

تقرير موجز

الأجهزة الأمنية في السويداء تتحمل
مسؤولية اختطاف الناشط السياسي
مهند شهاب الدين وإخفائه قسريا

النظام السوري مستمر في سياسة
الإخفاء القسري والإرهاب والتعذيب

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 24 حزيران 2019

المحتوى:

أولاً: النظام السوري اعتقل قرابة 1478 شخصاً تحول 764 منهم إلى محتفين قسرياً منذ بداية عام 2019.
ثانياً: قوات الأمن السورية تتحمل مسؤولية اعتقال وإخفاء الناشط السوري مهند شهاب الدين.
ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: النظام السوري اعتقل قرابة 1478 شخصاً تحوّل 764 منهم إلى محتفين قسرياً منذ بداية عام 2019:

بالتزامن مع القصف العنيف على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري في شمال غرب سوريا من قبل الطيران الحربي الروسي والسوري، الذي استهدف بشكل متعمّد مناطق مأهولة بالسكان ومراكز طبية ومدارس، ولم يلتزم يوماً بالقانون الدولي الإنساني في المعارك الجارية مع فصائل المعارضة السورية، فقد وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بدء حملة التصعيد العسكرية لقوات الحلف السوري الروسي على منطقة خفض التصعيد الرابعة في 26/ نيسان الماضي حتى 23/ حزيران 2019 قتل تلك القوات ما لا يقل عن 487 مدنياً، بينهم 118 طفلاً، و92 سيدة (أنثى بالغة)، كما أصيب 1495 مدنياً آخرين، بالتوازي مع ذلك لا تزال قوات الأمن السورية ترتكب أفظع الانتهاكات والملاحقات المستمرة اليومية في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، التي تستهدف إرهاب المدنيين وقمع أية محاولة تحرك مدني تُطالب مجدداً بتغيير العائلة الحاكمة التي ارتكبت آلاف الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب منذ آذار/ 2011 ولا تزال مستمرة في ذلك. لقد وثّق قسم المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية عام 2019 حتى لحظة طباعة هذا التقرير اعتقال قوات النظام السوري 1478 مواطناً سورياً بينهم 71 طفلاً و90 سيدة (أنثى بالغة)، وبعد التحقيق والتعذيب أفرج عن 325 منهم، ولا يزال 1153 لدى النظام السوري، وقد تحوّل 764 منهم إلى محتفين قسرياً لم يعد مصيرهم معلوماً لنا، وقد أنكر النظام السوري وجودهم لديه.



ووفقاً لقاعدة بيانات المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال الستة أشهر الأخيرة، فإن معظم حوادث الاعتقال قد تمت في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب، ووقعت حالات اعتقال كثيفة في المناطق التي أجبرت على التسوية مع النظام السوري كالغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي، والجنوب السوري، وقد طالت عمليات الاعتقال نازحين عادوا إلى تلك المناطق بعد أن تشرّدوا منها، كما قد سجّلنا عدداً كبيراً من حالات الاعتقال عند المنافذ الحدودية للاجئين السوريين قرروا العودة، ولا يزال العمل جارياً منذ شهور عدة لإصدار تقرير خاص عن عمليات اعتقال النازحين واللاجئين الذين قرروا العودة إلى مناطقهم، وسوف يصدر في الأيام القادمة.

وثق قسم المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان حوادث اعتقالات لسيدات مع أطفالهن، ولم تراعي قوات الأمن السوري كبار السن، فقامت باعتقال كل من تربطه صلة قرى بأفراد في فصائل المعارضة المسلحة أو في الحراك الشعبي المطالب بتغيير عائلة الأسد.

أخيراً لاحظنا أنّ قوات الأمن الموالية للنظام السوري تلاحق بشكل دقيق جميع السوريين ممن هم في سنّ التجنيد من أجل الزجّ بهم على جبهات القتال ضدّ فصائل المعارضة المسلحة السورية في شمال غرب سوريا، وقد سجّلنا عدداً كبيراً من هذه الحالات استهدفت أبناء ريف حمص الشمالي على نحو خاص.

تمنع قوات الأمن المعتقل منذ اللحظة الأولى لاعتقاله من الاتصال بعائلته أو توكيل محامٍ أو مجرد معرفته بالأسباب التي اعتقل بموجبها، ومعظم عمليات الاعتقال تحدث بدون مذكرة قانونية وقد يبقى المعتقل من أشهر حتى سنوات بلا محاكمة ودون توجيه تهمة محددة، وغالباً ما تستند الأفرع الأمنية في عمليات اعتقالها على التقارير الأمنية وليس على الأدلة والقضاء. وقد لاحظنا منذ بداية الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 أنّ قوات النظام السوري تتبع في عمليات اعتقالها تكتيكاً هو أقرب إلى طريقة خطف الضحية من مكان وجودها، لا تُعلن قوات الأمن لأي فرع أمني تتبع ولا تُدلي بأية معلومات فيما يخص وجهتها مع الضحية، وتهدف بذلك إلى نشر أكبر قدر من الإرهاب والذعر.

ثانياً: قوات الأمن السورية تتحمّل مسؤولية اعتقال وإخفاء الناشط السياسي مهند شهاب الدين:

تُسيطر قوات النظام السوري بشكل شبه كامل على محافظة السويداء، كما توجد قوات مسلحة محلية تتبع بعض مشايخ السويداء ووجهائها، تتركز مهمتها بحسب ما أعلن عنه مؤسسوها في محاولة منع قوات النظام السوري من نصب واستغلال بعض المناطق، وحماية أبنائها من الاعتقال والإخفاء القسري، ومن التّجنيد في صفوف جيش النظام السوري.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2

منذ بداية عام 2018 بدأت تتصاعد عمليات الخطف في المحافظة، وقد تمكنا حتى الآن من تسجيل قرابة 208 حوادث خطف لأبناء محافظة السويداء، أظهرت التحريات الأولية التي قمنا بها تورط قوات الأمن السورية في معظمها، وقد أبلغنا عدد كبير من الأهالي أنّ النظام السوري يهدف بذلك إلى زعزعة الاستقرار في محاولة منه لسيطرتة الكاملة على المحافظة، كما سجّل قسم توثيق الضحايا لدينا حالات متعددة لعمليات قتل وقال لنا الأهالي أنها تأتي في السياق ذاته.

مهند شهاب الدين

ناشط سياسي وسلمي، يعمل في مجال التجارة والموبيليا، ولد في عام 1973م، من أبناء مدينة السويداء، متزوج ولديه أربعة أولاد، اختطفته عناصر مسلحة نعتقد غالباً أنها تابعة لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري في 16/ حزيران/ 2019 من مكان عمله غرب مدينة السويداء، وكما أوردنا سابقاً فإن قوات النظام السوري لا تعطي أية معلومات عن المكان الذي ساقط إليه الضحية، أو الجهة التي قامت باعتقاله.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع عدد من الأشخاص المقربين من مهند، وقد فضلوا عدم الكشف عن هوياتهم الحقيقية بسبب وجودهم في مناطق تخضع لسيطرة قوات النظام السوري وأخبرونا أنّ عناصر تابعة لفرع الأمن العسكري ترددت إلى مكان عمل مهند لجمع المعلومات عنه قبل يومين من اختطافه، وذكروا لنا أنّ سيارة من نوع فان ذات لون أبيض ومن نوع H1 داهمت مكان عمله وقامت عناصر كانت تستقلها بعملية الاختطاف، ومن المعروف لدى أهالي مدينة السويداء أنّ هذا النوع من السيارات تعود ملكيته لصالح فرع الأمن العسكري.

علمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من أقرباء مهند أنّ جميع الأفرع الأمنية في المدينة قد أنكرت اعتقال مهند أو وجوده لديها لدى سؤال أقربائه عنه.



مهند شهاب الدين

الناشط السياسي مهند شهاب الدين كان يُشارك في معظم الاحتجاجات والاعتصامات السلمية في مدينة السويداء التي كانت تحدث بسبب انتشار عمليات الخطف في المدينة، وتوجّه الاتهام للأفرع الأمنية بالوقوف وراءها، كما أن بعض الاحتجاجات قد تضامنت مع ما تعرّضت له مناطق سورية أخرى من عمليات قصف عنيف من قبل قوات النظام السوري، كما رفعت شعارات تندّد بتنظيم داعش الإرهابي وتدين الهجمات الذي نفّذها في ريف محافظة السويداء، وقد عرف عن مهند مواقفه الوطنية ودعمه للحراك السياسي السلمي وحقوق الإنسان.



ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

- انتهك النظام السوري عدداً كبيراً من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان عبر عمليات خطف المواطنين السوريين دون محاكمة، وسياسة الإخفاء القسري، والتعذيب، وقد مارس النظام السوري هذه الانتهاكات منذ عام 2011 على نحو منهجي وواسع النطاق، وبموجب المادة السابعة من قانون روما الأساسي تُشكّل كل من عمليات التعذيب والإخفاء القسري والحرمان الشديد من الحرية البدنية جرائم ضدّ الإنسانية إذا مورست عن علم وعلى نحو واسع النطاق.
- تُشكل حالة اعتقال الناشط مهند شهاب الدين واحدة من مئات آلاف الحالات التي انتهك فيها النظام السوري الدستور السوري نفسه فقد استمرّ النظام السوري منذ عام 2011 بتوقيف ما لا يقل عن 1.2 مليون مواطن سوري تعرّض لتجربة الاعتقال دون إصدار مذكرة اعتقال، ودون توجيه تم لهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، ولا يزال قرابة 128 ألف مواطن سوري معتقل لدى النظام السوري، تحوّل قرابة 82 ألف منهم إلى محتفين قسرياً، ولا يتم إبلاغ عوائلهم بمكان وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.
- لقد استهدفت قوات النظام السوري باستراتيجية الإخفاء القسري كل من له علاقة بالحراك الشعبي المناهض لحكم العائلة، ويُظهر تحليل البيانات انتشار هذه الظاهرة في العديد من المناطق؛ ما يدلّ على أنّها سياسة ومنهج مُتّسق ومدروس، وترقى إلى جريمة ضدّ الإنسانية.
- كما انتهكت السلطة الحاكمة برئاسة بشار الأسد نصوصاً عدة في الدستور السوري الحالي الذي يُجرّم الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري؛ ما يعني انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون المحلي على حدٍ سواء.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- فرض عقوبات على النظام السوري، بدءاً من حظر الأسلحة والمقاطعة الدبلوماسية، وصولاً إلى العقوبات العسكرية في حال استمرار ارتكاب الانتهاكات الفظيعة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن.
- حماية المدنيين المعتقلين لدى النظام السوري من التعذيب حتى الموت، وإنقاذ من تبقى منهم على قيد الحياة.
- يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أخذ زمام المبادرة في الحالة السورية واللجوء إلى تطبيق مبدأ اتحاد من أجل السلام؛ نظراً للشلل التام في مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي الصيني.
- يجب على روسيا التوقف عن عرقلة رفع الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.



- يتوجب على جميع الأذرع الإغاثية التابعة للأمم المتحدة البحث عن الأسر التي فقدت مُعلّياتها أو أحد أبنائها بسبب التعذيب، وضمان إيصال المعونات إلى مُستحقيها بشكل مستمر، والبدء بعمليات إعادة التأهيل.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ووضع حد لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا كونه يهدّد أمن واستقرار المجتمع.
- على مجلس الأمن متابعة تطبيق وإلزام النظام السوري وغيره من الأطراف بالقرارات التي قام بإصدارها، ومن أبرزها القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139 واتباع القرارات النظرية بالأفعال.
- المعاقبة الفورية لجميع الأفراد المتورطين في ماكينه التعذيب.
- الضغط على النظام السوري بشكل فعال للسماح للمحتجزين كافة بالاتصال مع أقربائهم ومع المحامين وإيجاد ضمانات ملزمة لمنع تكرار التعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز.

إلى المجتمع الدولي:

- يجب أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود المادية والأمنية في سبيل ذلك.
- فرض مزيد من العقوبات والمقاطعة على النظام السوري والدول الداعمة له، واعتبار كل من يدعم النظام السوري شريكاً متورطاً في ارتكاب الانتهاكات الفظيعة.
- اتخاذ إجراءات عقابية جديّة بحق النظام السوري لردعه عن الاستمرار في إخفاء وقتل المواطنين السوريين بسبب التعذيب.
- تقديم مزيد من الأموال والدعم والمنح الكافية للمنظمات المحلية التي تهتم برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأسراهم.
- تقديم الدعم للنشطاء الأفراد والمنظمات المحلية التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- النّظر في الحالة الواردة في هذا التقرير وغيرها من الحالات الموثّقة لدينا، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى النظام السوري:

- يجب التوقف الفوري عن استخدام أساليب التعذيب كافة ومقدرات الدولة السورية في تعذيب وإرهاب المجتمع.
- السماح الفوري بدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الحقوقية الموضوعية إلى مراكز الاحتجاز.



- تحمل المسؤولية القانونية والتاريخية عن هذه الكارثة الوطنية الشاملة.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، وكشف مصير عشرات آلاف المختفين قسرياً.
- التوقف عن خرق عدة مواد في الدستور السوري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها ضمن الاجتماعات الدورية السنوية وتخصيص جلسة خاصة للنظر في هذا التهديد الرهيب.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إعداد تقرير خاص ومفصّل يُسلّط الضوء على كارثة الاعتقال والاختفاء القسري بأبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، ودعم منظمات حقوق الإنسان المحلية.

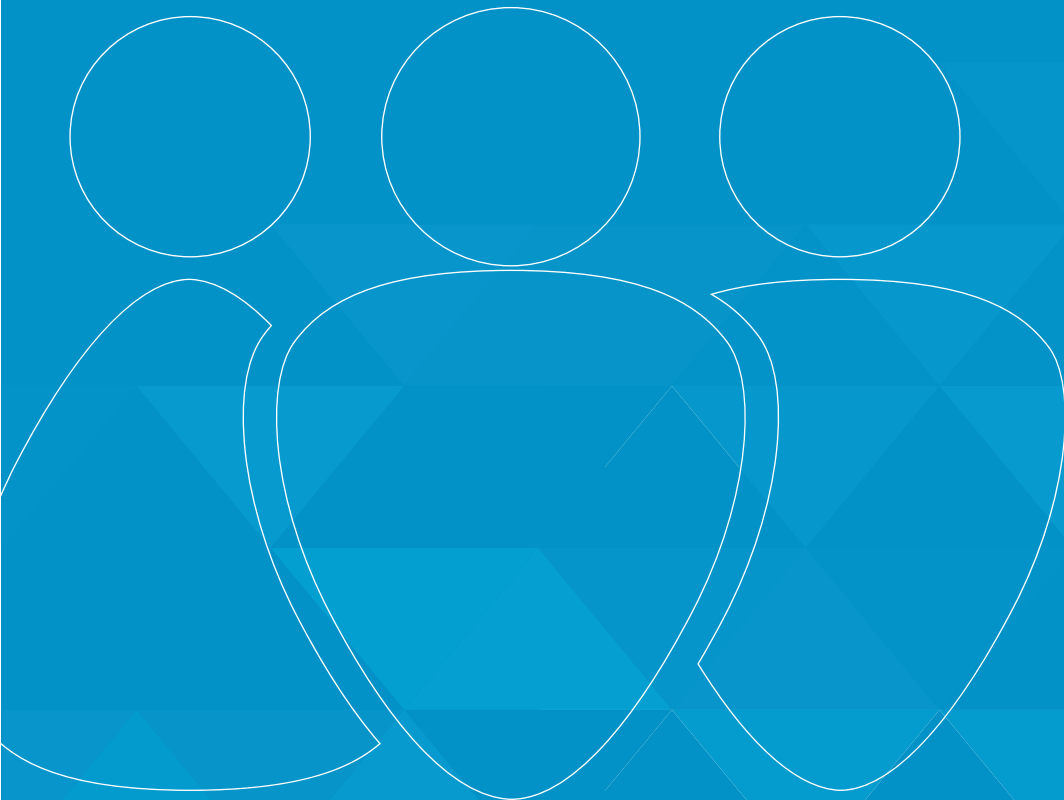
الفريق الخاص المعني بالاختفاء القسري:

- زيادة عدد العاملين على قضية المختفين قسرياً في مكتب الفريق الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري في سوريا؛ نظراً لكثافة وحجم حالات المختفين قسرياً.

شكر وتضامن

كل التضامن مع الضحايا وذويهم ولا بدّ من نضال حقوقي واجتماعي مستمر حتى الكشف عن مصير المعتقلين وإطلاق سراحهم وكل الشكر والتقدير للأهالي والنشطاء المحليين الذين لولا جهودهم لما خرج هذا التقرير على هذا النحو.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

